بلجيكا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية
(١٩٢٩ – ١٩٣٣)

م. د. أسماء حافظ أحمد الاحبابي
جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : asmaa.h.ahmad@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: بلجيكا، اقتصاد، أزمة، انهيار، كساد.

كيفية اقتباس البحث
الاحبابي، أسماء حافظ أحمد ، بلجيكا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية(١٩٢٩ – ١٩٣٣) ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Belgium during the Years of the Global Economic Crisis (1929 – 1933)

Dr. Asmaa Hafez Ahmed Al Ahbabi
Tikrit University, College of Education for Humanities

Keywords : Belgium, Economy, Crisis, Collapse, Recession.

How To Cite This Article
Al Ahbabi, Asmaa Hafez Ahmed , Belgium during the Years of the Global Economic Crisis (1929 – 1933),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, april 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

ABSTRACT:

The global economic crisis (1929 – 1933) exposed the vulnerability of the Belgian economy to external shocks, as the collapse of global demand led to a sharp contraction in national production and a rise in unemployment to historic levels exceeding 20% by 1932, highlighting the limited capacity of traditional policies to protect both the economy and society. In the early stages, the government relied on strict austerity measures and adherence to the gold standard for the franc, aiming to maintain currency stability and financial confidence; however, these measures, from a legal and economic perspective, exacerbated the contraction and increased pressure on wages, prices, and domestic demand.

As the crisis deepened and social protests escalated, the need for legal and political flexibility became apparent. Abandoning the gold standard and devaluing the franc constituted a decisive step to stimulate exports and restore economic activity, while the Plan de Man of 1933 embodied

the state's interventionist vision in regulating credit and strategic sectors, seeking to balance market freedom with the protection of the most vulnerable groups, reflecting the profound interconnection between law, economics, and public policy in responding to major shocks.

الملخص:

كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣) هشاشة الاقتصاد البلجيكي أمام الصدمات الخارجية، إذ أدى انهيار الطلب العالمي إلى انكماش حاد في الإنتاج الوطني وارتفاع البطالة إلى مستويات كبيرة تجاوزت (٢٠%) بحلول عام ١٩٣٢، مما أبرز محدودية قدرة السياسات التقليدية على حماية الاقتصاد والمجتمع معاً ، في المراحل الأولى اعتمدت الحكومة على سياسات تقشف صارمة والتمسك بمعيار الذهب للفرنك، سعياً منها للحفاظ على استقرار العملة والثقة المالية، إلا أن هذه الإجراءات من منظور القانون والاقتصاد، فاقمت الانكماش وزادت الضغوط على الأجور والأسعار والطلب المحلي.

مع تفاقم الأزمة وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية، برزت الحاجة إلى مرونة قانونية وسياسية، فكان التخلي عن معيار الذهب وخفض قيمة الفرنك خطوة حاسمة لتحفيز الصادرات واستعادة النشاط الاقتصادي، فيما جسدت خطة العمل (Plan de Man) عام ١٩٣٣ رؤية تدخلية الدولة في تنظيم الائتمان والقطاعات الاستراتيجية، لتحقيق توازن بين حرية السوق وحماية الشرائح الأكثر هشاشة، ما يعكس عمق العلاقة بين القانون والاقتصاد والسياسة العامة في مواجهة الصدمات الكبرى.

المقدمة

شهد العالم خلال القرن العشرين أزمة اقتصادية كبرى تركت آثارًا عميقة على البُنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، وكانت من أبرز المحطات التي أعادت تشكيل الاقتصاد العالمي، وقد تأثرت الدول الأوروبية بشكل ملحوظ بهذه الأزمة، ومن بينها بلجيكا، التي تُعد من الدول الصناعية المهمة في أوروبا، وذلك نظرًا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي، وتطور قطاعها الصناعي، واعتماد اقتصادها على التجارة الخارجية.

لقد انعكست تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلجيكا في جوانب متعددة، حيث شهدت انخفاضًا في الإنتاج الصناعي، وارتفاعًا في معدلات البطالة، وتراجعًا في حجم الصادرات، مما أدى إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية واسعة، كما واجهت الحكومة البلجيكية تحديات كبيرة في محاولة الحد من آثار الأزمة، من خلال تبني سياسات اقتصادية ومالية هدفت

إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو، ولم تقتصر آثار الأزمة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت لتؤثر في البنية الاجتماعية والسياسية، وأسهمت في بروز تحولات مهمة في السياسات الاقتصادية ودور الدولة في إدارة الاقتصاد.

وتكمن أهمية دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية في بلجيكا في كونها تمثل نموذجًا مهمًا لفهم كيفية تأثر الاقتصادات الصناعية في الدول الصغيرة نسبيًا بالأزمات العالمية، وكيفية تعاملها مع التحديات الناتجة عنها، كما تساعد هذه الدراسة على تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تفاقم الأزمة أو التخفيف من آثارها، وتوضيح دور السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية في تجاوزها.

أولاً: الأسباب الخارجية للأزمة:

يُعدّ انهيار سوق الأسهم الأمريكية في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ حدثاً اقتصادياً حاسماً في التاريخ المالي الحديث، إذ جاء نتيجةً لتراكم اختلالات هيكلية في الأسواق المالية، تمثلت في تضخم المضاربات (Speculations) *(هي الاستثمار في الأصول بهدف تحقيق أرباح من تغيّر الأسعار في المدى القصير، وغالباً باستخدام ائتمان أو رافعة مالية عالية، مما يمكن أن يؤدي إلى تضخم سعر الأصول بعيداً عن قيمتها الاقتصادية الحقيقية. Damodaran, 1995, P.45)*، *وسوء استخدام الائتمان، والاعتماد المفرط على الرافعة المالية (Leverage)*، *(هي الاقتراض من أجل زيادة حجم الاستثمارات، مما يمكن أن يُضخّم الأرباح، لكنه يزيد المخاطر، لاسيما عندما تتراجع الأسعار فجأة. Shleifer, 2000, P.32)*، فضلاً عن غياب أطر رقابية فعّالة تضبط نشاطات التداول والتمويل، وقد أدى ذلك إلى انفصال قيم الأصول عن أسسها الاقتصادية الحقيقية، وتجاوزها للقدرات المالية الفعلية للمستثمرين، مما هيّأ البيئة لانهيار السوق عند أول اهتزاز في الثقة (Galbraith, 1955, P.67).

وقد أسفر هذا الانهيار عن تداعيات كلية مباشرة تمثلت في دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود عميق سرعان ما امتد إلى الاقتصاد العالمي، فيما عُرف تاريخياً بـ الكساد الكبير (Great Depression)، الذي طبع ثلاثينيات القرن العشرين واستمرت آثاره لسنوات طويلة. ويُعدّ يوم ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩، المعروف بالخميس الأسود (Black Thursday) نقطة الانطلاق العملية لانهيار سوق الأسهم في وول ستريت، إذ سجّل في ذلك اليوم تداول نحو ١٢.٩ مليون سهم في ظل موجة ذعر وبيع جماعي أدّت إلى انخفاض حاد في الأسعار وتآكل الثقة في الأسواق المالية (McElvaine, 1984, P.78).

تجلّت مظاهر هذه الأزمة في التراجع الحاد للنشاط الإنتاجي، والانكماش الواسع في الطلب الكلي، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية، اذ انخفض الإنتاج الصناعي وتراجعت الثقة الاستثمارية مع تقلّص الائتمان وتراجع الإنفاق (Sorkin, 2025, P.89).

غير أن تداعيات هذا الانهيار لم تبقى محصورة ضمن الحدود الأمريكية، بل امتدت بسرعة لتطال الاقتصاد العالمي بأسره، نظراً للدور المحوري الذي كانت تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي ومصدر رئيس لرؤوس الأموال والتمويل الدولي، وقد أدى هذا الانهيار عن شلل تدريجي في حركة التجارة العالمية، إذ أدّى تراجع الطلب في الاقتصادات الصناعية الكبرى إلى انخفاض حاد في الواردات، مما أحدثَ ضغطاً بالغاً على الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة التي تعتمد بدرجة كبيرة على التصدير (Kindleberger, 1976, P.45).

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية الداخلية قبيل اندلاع الأزمة:

برزت بلجيكا مثالاً بارزاً لهشاشة الدول ذات الأسواق المفتوحة أمام الصدمات الخارجية (Baudhuin, 1946, P.56)، فقد كان الاقتصاد البلجيكي قبيل اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية يتمتع بحيوية وديناميكية ملحوظة، إذ شكّل أحد الأعمدة الصناعية الأساسية في أوروبا الغربية خلال عقد العشرينيات ، ارتكزت بنيته الاقتصادية على الصناعات الثقيلة ولا سيما الفحم والصلب، إلى جانب الصناعات التحويلية المرتبطة بها، مع اعتماد واسع على التصدير إلى الأسواق الخارجية، ولاسيما بريطانيا وفرنسا، وقد مكّنت التحسينات في الأوضاع التجارية الدولية بعد الحرب العالمية الأولى بلجيكا من استعادة طاقتها الإنتاجية، وتعزيز تجارتها الخارجية، وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة نسبياً (Mommen, 1994, P.98).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأداء الاقتصادي جاء في ظل استقرار نقدي ومالي، تمثل في التزام صارم بالمعيار الذهبي (Gold Standard) ضمن ما يُعرف بـ «كتلة الذهب» *(Gold Bloc) (يشير الالتزام الصارم بنظام المعيار الذهبي إلى أن الدولة تربط عملتها مباشرة بقيمة الذهب، مع الحفاظ على إمكانية تحويل العملة إلى الذهب أو العكس بنفس السعر الرسمي الثابت، دون تعديل هذا الربط حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، تشكل كتلة الذهب مجموعة من الدول الأوروبية، منها بلجيكا وفرنسا وهولندا وبولندا وسويسرا، التي حافظت على الالتزام الصارم بالمعيار الذهبي خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات، على عكس دول كبرى أخرى، مثل بريطانيا، التي تخلّت عن المعيار الذهبي في عام ١٩٣١، وفي*

هذا النظام النقدي، تبقى قيمة العملة مرتبطة بالذهب مباشرة، مع الحفاظ على قابلية تحويلها إلى كميات محددة من المعدن الثمين، مما وفر لهذه الدول استقراراً نسبياً للعملة، لكنه قلّص من مرونة سياساتها النقدية في مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية. ***Eichengreen, 1992, P.61)***، الأمر الذي حافظ على ثبات الفرنك البلجيكي وعزز من قدرة البلاد على مواجهة التقلبات الاقتصادية الخارجية، لكنه في الوقت ذاته حدّ من مرونة السياسة النقدية في مواجهة تراجع الطلب الخارجي وانكماش التجارة الدولية (**Eichengreen, 1992, PP.61 – 62**).

يوضح الجدول واقع الاقتصاد البلجيكي قبل عام ١٩٢٩

المؤشر الاقتصادي	القيمة	الدلالة الاقتصادية قبل الأزمة
الناتج القومي الإجمالي(GNP)	٥٨,٢٦٦ مليون فرنك	مستوى عالي نسبياً من النشاط الاقتصادي قبل الكساد، مع توسّع في الإنتاجية مقارنة بالسنوات السابقة.
حجم التجارة (الصادرات + الواردات)	٣٠% من الناتج القومي	الاقتصاد منفتح للغاية على التجارة الدولية، فما يقرب من ثلث الناتج يعتمد على التبادل التجاري مع الخارج، ما يجعله حساساً لتغيّرات الطلب العالمي.
عدد العاملين	١٤٥,٥٤٢ ألف	وجود قطاع إنتاجي كبير قادر على استيعاب العمالة قبل الأزمة، مع سوق عمل نشط.
عدد غير العاملين	٢٩,٦٤١ ألف	نسبة القوة غير المنتجة كانت أقل بكثير من المنتجة، ما يساهم في ارتفاع الإنتاجية الإجمالية.
نسبة الموظفين في الصناعة	%١٤,٤	قوة القطاع الصناعي كمصدر رئيس للعمالة والدخل، وهو قطاع مرتبط مباشرة بالتصدير والطلب الخارجي.
نسبة الموظفين في الخدمات	%١٨,١	تشكّل الخدمات جزءاً مهماً من سوق العمل، لكن دون أن تهيمن على الصناعة، وهو نمط معتاد في الاقتصادات الصناعية المبكرة.
معدل البطالة السائد تقريباً	%٣,٧	بطالة منخفضة نسبياً قبل أزمة ١٩٢٩، ما يدل على سوق عمل قوي نسبياً قبل انكشاف الاقتصاد للصدمات الخارجية.

بقي الاقتصاد البلجيكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٢٩، في حالة توسّع نسبي، ولم تكن البطالة تمثل مشكلة هيكلية واضحة، كما لم تظهر اختلالات مالية داخلية حادة، رغم أن هذا الأداء الإيجابي كان يقوم على اعتماد كبير على الطلب الخارجي، مما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات القادمة من الخارج.

ثالثاً: وصول الازمة الى بلجيكا وتداعياتها الداخلية:

عند وقوع انهيار بورصة وول ستريت في خريف ١٩٢٩، لم تشهد بلجيكا انهياراً فورياً أو مفاجئاً في الإنتاج أو التوظيف، إذ بقيت آثار الصدمة في البداية محدودة نسبياً، واقتصرت في الغالب على ارتفاع حالة عدم الارتياح في الأسواق المالية من دون أن تتحول في تلك المرحلة المبكرة إلى أزمة مصرفية داخلية، ويُعزى هذا التريث النسبي في انعكاس الصدمة على النشاط الاقتصادي إلى أن القناة الرئيسة لانتقال الأزمة كانت عبر تراجع التجارة الخارجية أكثر من تعرض النظام المالي المحلي لضغوط مباشرة، كما أن العقود التجارية المبرمة سابقاً والمستويات الاحتياطية من المخزونات الإنتاجية وفرت هامشاً زمنياً ساعد على الاحتفاظ بنشاط اقتصادي ابتدائي لفترة مؤقتة، ومع ذلك، أخذت بوادر الانكماش في التجارة الخارجية تلوح في الأفق قبل نهاية العام ذاته، مما دلّ على أن آثار الكساد كانت في طريقها للتحوّل من مجرد صدمة نفسية في الأسواق إلى انكماش تدريجي في النشاط الاقتصادي (Pensieroso, 2010, P.71).

ومع مطلع عام ١٩٣٠، دخل الاقتصاد البلجيكي مرحلة جديدة اتسمت بوضوح أكبر في مظاهر الانكماش، فقد أدى استمرار تراجع التجارة الأوروبية والعالمية إلى انخفاض ملموس في الصادرات الصناعية البلجيكية، التي سجلت انخفاضاً بنحو (٨%) في عام ١٩٣٠ مقارنة بعام ١٩٢٩، مما انعكس مباشرة على نشاط الصناعات الثقيلة، خاصة الفحم والصلب، التي بدأت تشهد انخفاضاً تدريجياً في الإنتاج (Mommen, 1994, P.99).

وفي محاولة لتفادي الانعكاسات الاجتماعية المباشرة للانكماش الاقتصادي، لجأت العديد من الشركات الصناعية بلجيكيا إلى تخفيض ساعات العمل كآلية بديلة عن التسريحات الجماعية، وذلك بهدف الحفاظ على مستويات تشغيل أكبر خلال انخفاض الطلب على السلع وتراجع مستويات الإنتاج، وقد أثبتت هذه السياسات التقليصية لساعات العمل فعاليتها الجزئية في توزيع تراجع ساعات العمل بين عدد أكبر من العمال، بدلاً من زيادة معدلات البطالة بشكل حاد، وهي من الأساليب التي استُخدمت خلال مدة الركود لتخفيف الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة، مع استمرار تراجع الأرباح وتفاقم حالة عدم الارتياح الاقتصادي، مما دفع في المقابل إلى تقليص الاستثمارات الجديدة وتأجيل المشاريع التوسعية (**International Labour Office**, 1932, P.229).

وتوثّق الدراسات التاريخية أن خفض ساعات العمل شكّل جزءاً من الاستجابة في أسواق العمل خلال فترات الانكماش الكبرى، اذ ادت سياسات العمل قصيرة الأجل دوراً مهماً في التعديل المؤقت لساعات العاملين، على الرغم من أنها لم تكن كافية لإيقاف الاتجاه الانكماشي

في النشاط الاقتصادي الذي كان ممتداً بفعل تراجع الطلب الخارجي وانكماش التجارة العالمية (**Neumann & Taylor, & Fishback**, 2013, P.108).

خلال النصف الأول من عام ١٩٣٠، انتقلت الأزمة من كونها أزمة في الطلب الخارجي إلى أزمة داخلية في الإنتاج، إذ انخفضت معدلات إستغلال الطاقة للمصانع وتقلصت هوامش الربح في القطاعات المصدّرة، وعلى الصعيد النقدي، واصلت الحكومة والبنك الوطني البلجيكي التزامهما الصارم بالمعيار الذهبي، مما قيّد قدرة السلطات على اعتماد سياسات نقدية توسعية أو تيسير الائتمان لمواجهة تراجع النشاط الاقتصادي، وقد ساهم هذا الموقف في تعميق النزعة الانكماشية، إذ أدى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الصناعية إلى ارتفاع التكاليف الحقيقية للعمل، في ظل ثبات الأجور الاسمية، مما أضعف القدرة التنافسية للصادرات البلجيكية في الأسواق الخارجية (Buyst, 2010, P.25).

وبحلول النصف الثاني من عام ١٩٣٠، أصبح التباطؤ الاقتصادي أكثر عمقاً واتساعاً، اذ بدأ الناتج المحلي الحقيقي في التراجع، مسجلاً انخفاضاً من نحو (٤٠,٥٩٥) مليون دولار دولي في عام ١٩٢٩ إلى حوالي (٤٠,٢٠٧) مليون دولار في عام ١٩٣٠، كما أخذ الاستثمار الصناعي في التقلص بشكل أوضح، وبدأت البطالة في الارتفاع تدريجياً، وإن لم تصل بعد إلى مستويات الأزمة الاجتماعية الحادة التي شهدتها البلاد في السنوات اللاحقة (Pensieroso, 2010, P.79).

أما على المستوى الاجتماعي، فقد بقيت الأوضاع مستقرة نسبياً، لكن بوادر التوتر بدأت تظهر مع تآكل القوة الشرائية وتزايد الضغوط على علاقات العمل (Buyst, 2010, P.25).

أما على الصعيد السياسي والمالي فقد عكست سياسات الحكومة البلجيكية خلال عام ١٩٣٠ انتقالاً تدريجياً من التفاؤل الذي طبع سنوات ما قبل الأزمة إلى إدراك متزايد لخطورة الوضع، غير أن هذا الإدراك لم يُترجم إلى تغيير جذري في التوجهات الاقتصادية، إذ استمرت السلطات في تبني سياسات انكماشية تقليدية والانضباط المالي الصارم، مع إعطاء الأولوية للحفاظ على استقرار الفرنك وتوازن المالية العامة، على حساب دعم الطلب أو تحفيز النشاط الاقتصادي (**Neumann & Taylor, & Fishback**, 2013, P.110).

في هذا الإطار، مثّل عام ١٩٣٠ نقطة تحول حاسمة في مسار الاقتصاد البلجيكي، إذ انتقلت الأزمة من التباطؤ التدريجي إلى الانكماش الفعلي، لتنتقل آثارها من المجال الخارجي إلى جوهر البنية الإنتاجية، ممهدة الطريق لتدهور أعمق بلغ ذروته خلال عامي ١٩٣١ و١٩٣٢، أما عام ١٩٣١، فقد شكّل نقطة تحوّل حاسمة في مسار الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على

الاقتصاد البلجيكي، إذ بدأت انعكاسات الكساد تتضح بحدة بعد سنوات من التراجع التدريجي في مستويات الإنتاج والتجارة ، ففي هذا العام، واجه الاقتصاد البلجيكي تداخلاً حاداً بين الضغوط الخارجية والضغوط الداخلية للانكماش، مما أدى إلى تدهور اقتصادي أعمق وأكثر وضوحاً مقارنة بالسنوات السابقة (Galbraith, 1955, P.81).

كان من أبرز الضغوط التي واجهها الاقتصاد البلجيكي في عام ١٩٣١ خروج المملكة المتحدة، – أحد أهم شركاء بلجيكا التجاريين– من معيار الذهب، ففي أيلول/ سبتمبر من العام ذاته، أعلن البرلمان البريطاني تعليق ربط الجنيه الإسترليني بالذهب، ما أدى إلى انخفاض قيمته بنحو (٣٠%) بحلول نهاية العام وحرّر المملكة المتحدة من القيود الذي فرضها نظام الذهب على السياسات النقدية والتجارية، وهو ما شكّل بداية انهيار النظام النقدي الذهبي وتأثيره على التجارة الدولية خلال مدة الكساد العظيم، وقد انعكس هذا التغيير في قيمة الجنيه مباشرةً على الاقتصاد البلجيكي، حيث انخفضت قيمة الصادرات البلجيكية المسعرة بالجنيه الإسترليني عند تحويلها إلى الفرنك البلجيكي، مما قلل من عوائد التصدير وأضعف تنافسية المنتجات البلجيكية في السوق البريطانية، كما تكرر تأثيره في العديد من الأسواق الأوروبية الأخرى التي كانت تعتمد على الجنيه الإسترليني كمرجع لسعر الصرف (Baudhuin, 1946, P.59).

ردّت السلطات البلجيكية على هذا التطور العالمي بسياسات انكماشية صارمة، سعياً لمعادلة الأسعار الداخلية مع أسعار الخارج وضبط أوضاع المالية العامة ، شملت هذه السياسات رفع ضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية لتقليص العجز المالي المتصاعد، إلى جانب تقليص الإنفاق العام على الرواتب والمعاشات ومخصصات البطالة ، ونتيجة لذلك، ارتفع العبء الضريبي الكلي من نحو (١١,٧%) في عام ١٩٣٠ إلى حوالي (١٤,٥%) في عام ١٩٣١، مما زاد الضغط على الأسر في ظل ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب الكلي (Cassiers, 2007).

وفي الوقت ذاته، انعكست هذه الضغوط الاقتصادية على الإنتاج المحلي، إذ شهد الاقتصاد البلجيكي تراجعاً ملموساً في النشاط الإنتاجي، لذا اضطرت العديد من الشركات إلى تقليص خطوط الإنتاج أو تأجيل خطط التوسع، مما أثر سلباً على معنويات المستثمرين وزاد من القلق الاقتصادي في المجتمع ، وقد تجلى هذا التدهور في انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بوتيرة أسرع مقارنة بالسنوات السابقة، مؤكداً عمق الانكماش الاقتصادي الذي طال جميع القطاعات (Vandervelde, 1976, P.68).

وبالتوازي، ارتفع الضغط على سوق العمل، إذ كانت فرص التوظيف محدودة وصعبة، بينما ارتفع معدل البطالة بشكل حاد، متجاوزاً (١٧%) بحلول نهاية العام، مما يعكس شدة الأزمة الاجتماعية المصاحبة للتراجع الاقتصادي، وقد ارتفع عدد السكان النشطين في سوق العمل قليلاً من حوالي (٨,٠٧٦,٠٠٠) نسمة في عام ١٩٣٠ إلى نحو (٨,١٢٦,٠٠٠) نسمة في عام ١٩٣١، لكن معدل المشاركة الاقتصادية بقيَّ ضعيفاً، مما أبرز التحديات الكبيرة في توفير فرص العمل واستيعاب القوى العاملة المتزايدة (Pensieroso, 2010, P.81).

ومع استمرار هذه الضغوط، أصبح واضحاً أن عام ١٩٣١ لم يكن مجرد نقطة أزمة مؤقتة، بل بداية اتجاه هبوطي طويل الأمد في الناتج الحقيقي للبلاد، فقد استمر الانخفاض في الاستثمار بنحو (٤٠%) والصادرات بنحو (٢٠%) بحلول منتصف العقد مقارنة بمستوى ١٩٢٩، وهو ما يعكس ضعف الطلب الخارجي وتراجع أرباح الشركات المصدرة، وترافق ذلك مع استمرار ارتفاع البطالة ونمو عرض العمالة مقارنة بفرص العمل، مما أدى إلى ضعف المشاركة الاقتصادية في أنشطة الإنتاج، فيما استمر الضغط الانكماشي على الأسعار ليترجم في انخفاض أسعار الجملة بنحو (٤٠%) تقريباً، مما زاد من الكلفة الحقيقية للمديونية وأضعف القدرة على تحفيز النشاط الاقتصادي عبر السياسات المالية التقليدية (Wee & Blomme, 1997, P.120).

وبحلول عام ١٩٣٢ الذي جاء ليشكلّ ذروة الأزمة الاقتصادية في بلجيكا، إذ تجمعت تأثيرات الانخفاض الحاد في الإنتاج، وتراجع التجارة الخارجية، وارتفاع معدلات البطالة لتتجاوز (٢٠,٢%) من القوى العاملة، ما أسفر عن ضغوط اجتماعية غير مسبوقة، وقد انعكس هذا التدهور بشكل مباشر على القدرة الشرائية للطبقة العاملة، التي فقدت نحو (٣٠%) من دخلها، وعادت مظاهر الفقر والحرمان الاجتماعي للانتشار في العديد من المناطق الصناعية، مسلطة الضوء على هشاشة البنية الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الركود العميق، فلم تقتصر أزمة عام ١٩٣٢ في بلجيكا على البعد الاقتصادي فحسب، بل امتدت آثارها لتطال بنية الصراع الطبقي والمشهد السياسي والاجتماعي في البلاد (Baudhuin, 1946, P.61).

رابعاً: الإضرابات العمالية:

تجلّت الأزمة في تفكّك التماسك داخل الحركة العمالية، إذ برزت تيارات متباينة بين جناح اشتراكي معتدل يعمل ضمن الأطر النقابية التقليدية وجناح شيوعي ينشط عبر خلايا نقابية ثورية، مما ساهم في اتساع الفجوة بين العمال المنظمين نقابياً وغير المنظمين، وبين القاعدة العمالية وقياداتها الرسمية، ولا سيما في صفوف عمال المناجم الذين ابتُليت مناطقهم بأشد آثار

الكساد، وهو ما عبّر عن عمق الصراع بين مصالح الطبقة العاملة المتزايدة والقدرة التنظيمية للمؤسسات النقابية في ظل أزمة اقتصادية خانقة (Wasseige, 1952, P.38).

تصاعدت التوترات الاجتماعية بعد أن تبنت الحكومة إجراءات لتقييد إعانات البطالة، مما أثار موجة من الاحتجاجات الشعبية في ٤ تموز / يوليو ١٩٣٢ في مدن صناعية كبرى مثل شارلروا ومونس، حيث شاركت أعداد كبيرة من النساء في المظاهرات حاملة شعارات تطالب بالعمل والخبز، مما عكس الدور المحوري للطبقة العاملة في الضغط على السلطة للتجاوب مع الأزمة المتفاقمة (Vandervelde, 1976, P.69).

وتحولت هذه الاحتجاجات إلى إضراب عام بعد أن رفضت عدد من منشآت الفحم إعادة توظيف العمال بحجة اعتماد "طرق عمل جديدة"، فقررت مركزية عمال المناجم في بوريناج (Centrale des Mineurs du Borinage) (تشير إلى التنظيم النقابي الذي كان يمثل عمال الفحم في منطقة بوريناج، وهي واحدة من أكثر المناطق تعديناً في بلجيكا، وتقع في مقاطعة Hainaut في والونيا) إطلاق إضراب عام في ٦ تموز / يوليو، الذي امتد بسرعة ليشمل مناجم أخرى وقطاعات صناعية مثل المعادن والسيراميك والزجاج، حتى بلغ عدد المضربين نحو ٢٠ ألف عامل في منطقة الوسط الصناعي (Region du Centre) (تُشير إلى إقليم صناعي تاريخي ضمن مقاطعة هينو (Hainaut) في والونيا، وهو جزء من ما كان يُعرف باسم السيلون صنايي (Sillon industriel) – العمود الفقري للصناعة الثقيلة في جنوب بلجيكا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. تقع هذه المنطقة بين أحزمة الفحم التقليدية مثل بوريناج (Borinage) غرباً و(Pays Noir) (منطقة شارلروا) شرقاً، ويُعد (La Louvière) أهم مركز حضري فيها، كما تضم عدداً من المدن والبلدات التي كانت تعتمد تاريخياً على نشاطات الفحم والحديد والصلب والمنتجات الصناعية المرتبطة بهذه القطاعات. (Linden, 1997, P.116) في ٨ تموز/ يوليو، وقد أدت النساء دوراً بارزاً في قيادة بعض المظاهرات، حاملة الأعلام الحمراء ومبدية نشاطاً جماهيرياً لافتاً، بينما أدى تصاعد الاحتقان إلى استقدام القوات العسكرية، وما نتج عنه من اشتباكات عنيفة شملت حرق قصر أحد المدراء وإطلاق النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مصرع شخصين (Wasseige, 1952, P.39).

في مواجهة تصاعد الأحداث وعموم الإضرابات العمالية في صيف عام ١٩٣٢، أعلنت النقابات الرسمية الإضراب العام في ١١ تموز / يوليو مع تقديم مطالب تشمل دراسة تطبيق أسبوع العمل من أربعين ساعة وعرضها على البرلمان للنقاش، وهو ما يعكس بروز المطالب التنظيمية على جدول الأعمال النقابي-البرلماني وسط الأزمة، إلى جانب الاعتقالات التي طالت

بعض العناصر الشيوعية، وتبني البرلمان بعض تلك المطالب في إطار ما وُصف بروح الوحدة الوطنية (Delsinne, 1965, P.211).

وفي اليوم التالي، توصلت اللجان المشتركة إلى اتفاقات مؤقتة لتثبيت الأجور، مما مكّن الحزب العمالي البلجيكي (POB) *(هو أقدم حزب اشتراكي رئيس في بلجيكا، تأسّس في أبريل ١٨٨٥ في بروكسل كمؤسسة تمثل الطبقة العاملة وتنظمها سياسياً واجتماعياً، بعد اندماج عدد من الجمعيات العمالية والديمقراطية بهدف الدفاع عن مصالح العمال وتحقيق إصلاحات اجتماعية وديمقراطية. كان الحزب يتموقع أيديولوجياً في اليمين الاشتراكي الديموقراطي / الاشتراكي الديمقراطي، يعمل ضمن الأطر البرلمانية والاجتماعية لتحقيق مطالب الطبقة العاملة، وقد أدى دوراً بارزاً في الحركة النقابية والسياسية طوال أواخر القرن التاسع عشر والعشرين حتى حله عام ١٩٤٠ أثناء الاحتلال ثم إعادة تأسيسه بعد الحرب باسم الحزب الاشتراكي البلجيكي. (Delwit, 2022, PP.1 – 12)* والنقابات من إعلان استئناف العمل في ١٦ تموز / يوليو (Deruette, 1994, P.23).

ومع ذلك، استمر الإضراب في قطاع المناجم لمدة ستة أسابيع، إذ استمر ما يقارب من (٨٠%) من العمال في والونيا (Wallonia) (هي واحدة من ثلاث مناطق اتحادية في بلجيكا إلى جانب فلاندرز (Flanders) ومنطقة بروكسل – العاصمة، وتضم المقاطعات الفرنسية – الناطقة: هينو (Hainaut)، لييج (Liège)، نامور (Namur)، لوكسمبورغ (Luxembourg)، والبرابانت الوالوني (Walloon Brabant). خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، كانت والونيا من أكثر الأقاليم الصناعية في أوروبا، مستفيدة من احتياطيات الفحم والحديد التي جعلتها في طليعة التصنيع الثقيل، وباتت أغنى مناطق بلجيكا قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد ترك هذا التراث الصناعي تأثيراً عميقاً على البنية الاجتماعية والطابع الطبقي في المنطقة، وكان من العوامل التي ساهمت في قوة الحركة العمالية والاحتجاجات مثل إضراب ١٩٣٢) يطالبون بتقاسم العمل، واستقرار الأجور وربطها بأسعار الفحم، إضافةً إلى زيادات في الرواتب، وسط استمرار الفقر والمعاناة رغم بعض أشكال التضامن الشعبي والدعم التنظيمي ، وأخيراً، وبعد عدّة أشهر من المفاوضات مع ألمانيا بشأن حصص الفحم، نجحت الحكومة في تقديم اقتراح شامل للعمال يتضمن مراجعة وتثبيت الحد الأدنى للأجور، وإعادة توظيف جميع عمال بورياج، ومراجعة الاتفاقيات المتعلقة بالأجور مع زيادة عامة بنسبة (١%) (Moreews, 2015, P.132).

وفي ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٣٢، استأنف العمال عملهم، منهين بذلك أطول إضراب جماعي في تاريخ بلجيكا خلال فترة الكساد الكبير، في حدث شكّل علامة بارزة في تاريخ الصراع الطبقي والعمل النقابي في ظل الكساد العالمي (Kauch, 1983, P.118).

خامساً: الإجراءات الاقتصادية وبداية الانفراج:

على الصعيد الاقتصادي، شهد الإنتاج الوطني في بلجيكا عام ١٩٣٢ انكماشاً حاداً، إذ تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (٤,٥%) مقارنة بالعام السابق، مسجّلاً بذلك أكبر انخفاض حجم الإنتاج الصناعي تراجعاً ملموساً، إذ بلغ نحو (٣٧%) فقط من مستواه في عام ١٩٢٩، بينما توقفت نحو (٣٣%) من منشآت الصناعات المعدنية عن العمل، مما يبرز هشاشة القطاع الصناعي الذي كان يُعد أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد البلجيكي قبل الأزمة (Plasman, 1995, P.151).

تفاقمت الأزمة على الصعيد التجاري، إذ أظهرت إحصاءات التجارة بين بلجيكا والولايات المتحدة انخفاضاً حاداً في الصادرات البلجيكية، حيث انخفضت قيمتها من حوالي (٧٤) مليون دولار في عام ١٩٢٩ إلى أقل من (٢٢) مليون دولار في عام ١٩٣٢، بينما شهدت الواردات الأمريكية من بلجيكا تراجعاً مماثلاً، مما يؤكد ضعف الطلب الدولي على السلع البلجيكية وتأثير ذلك المباشر على الاقتصاد المحلي (Kauch, 1983, P.119).

وفي الوقت ذاته، أسهمت السياسات الانكماشية الحكومية – بما في ذلك خفض الأجور وتقليص الدعم الاجتماعي ورفع الضرائب في محاولة لتقليص العجز المالي – في تفاقم الأزمة الداخلية، إذ أدت إلى تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادة سرعة انخفاض الطلب المحلي، مما زاد من حدة الركود الاقتصادي وانتشاره على مختلف القطاعات (Witte, & Meynen, 2009, P.132).

Commerce Extérieur De La Belgique (Moyennes Mensuelles)

التجارة الخارجية لبلجيكا (المعدلات الشهرية) (D'Oppuers, 1933, P.199)

Année السنة	Importations الواردات (1.000 frs)	Exportations الصادرات (1.000 frs)	Importations الواردات (1.000 tonnes)	Exportations الصادرات (1.000 tonnes)
1928	2.664.664	2.573.408	3.322	2.229
1929	2.951.520	2.647.477	3.746	2.148
1930	2.576.812	2.187.420	3.503	1.979

Année السنة	Importations الواردات (1.000 frs)	Exportations الصادرات (1.000 frs)	Importations الواردات (1.000 tonnes)	Exportations الصادرات (1.000 tonnes)
1931	1.978.495	1.927.207	3.223	2.052
1932	1.368.698	1.260.870	2.614	1.629

●إذا افترضنا أن عام ١٩٢٨ يمثل سنة عادية، فإن البيانات تُظهر أن التجارة الخارجية قد شهدت منذ عام ١٩٢٩ انخفاضاً ملحوظاً، لتصل إلى (٥٠,٢%) من حيث القيمة و(٧٦%) من حيث الكمية.

Output and Expenditure

الإنتاج والنفقات (Buyst, 1997, P.371)

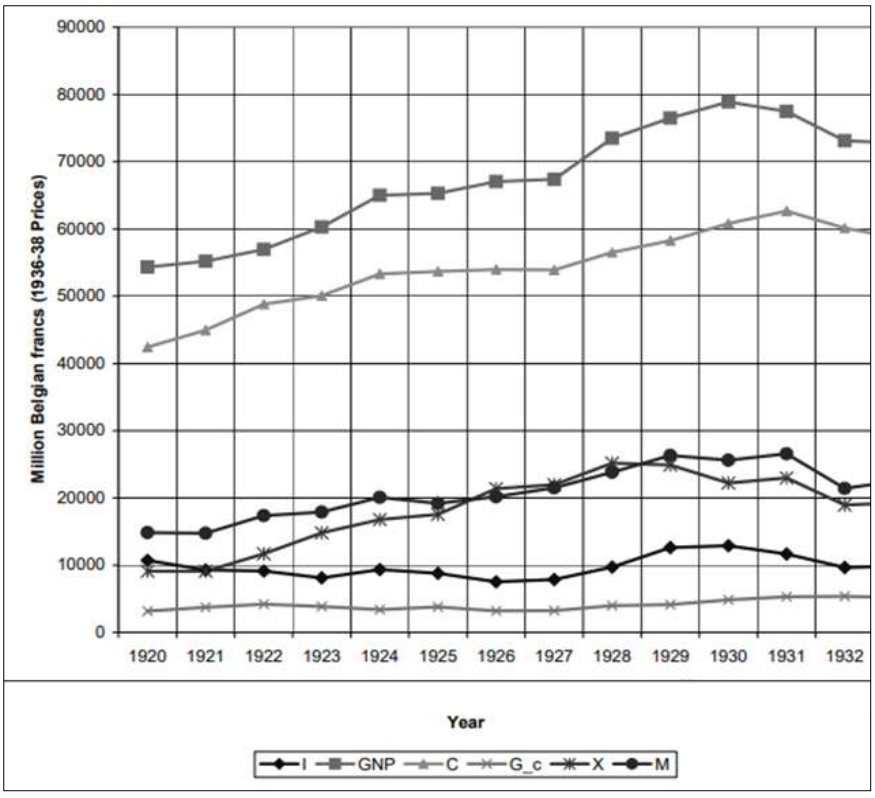

مع حلول عام ١٩٣٣، شهدت بلجيكا نقطة تحول محورية؛ فقد بدأت الدولة تدريجياً في مراجعة استراتيجياتها الاقتصادية بعد سنوات من السياسات الانكماشية، التي كانت قد أضعفت الإنتاج والصادرات ورفعت معدلات البطالة، بينما ظل الطلب الاستهلاكي أقل انخفاضاً نسبياً،

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

ومن ثم، أصبح عام ١٩٣٣ علامة فارقة، توضح الانتقال من مرحلة الأزمة العميقة نحو تبني إجراءات توسعية، مهدت الطريق لإعادة النشاط الاقتصادي واستعادة الاستقرار.

في هذا الإطار، برزت خطة العمل (Plan de Man) كأحد أهم المقترحات الاقتصادية التي سعت إلى تقديم نموذج بديل للتعامل مع الأزمة، إذ قام بوضع هذه الخطة السياسي الاشتراكي هنري دي مان (Henri De Man) (سياسي اشتراكي بلجيكي ولد في أنتويرب في بلجيكا عام ١٨٨٥، اشتغل بالصحافة في ألمانيا. ذهب إلى أمريكا وطرد منها ثم عاد إلى ألمانيا وأصبح أستاذاً في جامعة فرانكفورت وأدى دوراً مهماً في مفاوضات استسلام الجيش البلجيكي، وتوفي في سويسرا عام ١٩٥٣. Maitron, 1964, P.191)، إذ هدفت إلى إنشاء نظام اقتصادي مختلط تُدار فيه بعض القطاعات الحيوية تحت إشراف الدولة وتقع في إطار تخطيط اقتصادي مركزي بدل الاعتماد الكامل على آليات السوق الحرة، إذ ركزت الخطة على تنظيم الائتمان وبناء قطاع وطني منظم يشمل الصناعات الرئيسة بدل أن تبقى موزعة في إطار المنافسة السوقية غير المنظمة، وهو توجه يشبه إلى حدٍ ما كان يحدث في المدة ذاتها في الولايات المتحدة مع الصفقة الجديدة (New Deal) لدى فرانكلين د. روزفلت (Franklin D. Roosevelt) (الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة، حيث شغل المنصب من عام ١٩٣٣ حتى وفاته في عام ١٩٤٥. ويُعد أطول رئيس أمريكي خدمةً في التاريخ، كما أنه الرئيس الوحيد الذي شغل المنصب لأكثر من فترتين رئاسيتين كاملتين. ركزت فترتا رئاسته الأوليان على مواجهة الكساد الكبير، بينما شهدت فترتا رئاسته الثالثة والرابعة تحول اهتمامه نحو مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية) (يمكن النظر إلى الصفقة الجديدة التي أطلقها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٩ كنموذج بارز لتدخل الدولة في مواجهة آثار الكساد الكبير، حيث ركزت على ثلاثة محاور رئيسية: الإغاثة العاجلة للفقراء والعمال العاطلين عن العمل، الانتعاش الاقتصادي من خلال دعم الصناعة والزراعة، والإصلاح المالي لمنع تكرار الأزمة، وقد تميزت هذه السياسات بتدخل غير مسبوق للدولة في الاقتصاد، وتحولها من الاعتماد على السوق الحرة التقليدية إلى خطة توجيه اقتصادي أكثر تنظيماً وتخطيطاً.**Leuchtenburg**, 1963, P.129).

على الرغم من الدعم الذي حظيت به خطة دي مان من قبل الحزب العمالي البلجيكي فإنها واجهت موجة من الانتقادات من جانب اليساريين المعارضين الذين اعتبروها استمراراً للحفاظ على الهياكل البرجوازية التقليدية بدل أن تمثل تحولاً جذرياً في النظام الاقتصادي، إذ رأى هؤلاء النقاد أن التدخل الجزئي للدولة وتنظيم بعض القطاعات الحيوية لم يكن كافياً لمعالجة

جذور الأزمة الاقتصادية أو لتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والسلطة الاقتصادية (Aymard, 1980, P.156)، واعتُبرت الخطة بالتالي، رغم شعاراتها الإصلاحية، أداة قد تخدم مصالح النخبة الاقتصادية وتبقي على هيمنة السوق الرأسمالي التقليدي، مما يعكس الصراع الدائم بين الإصلاح التدريجي والتغيير الجذري في السياسات الاقتصادية والاجتماعية (Deruette, 1999, P. 90).

وفي ظل هذا السياق المتأزم، لجأت الحكومة البلجيكية عام ١٩٣٣ إلى مواجهة الأزمة عبر فرض زيادات جديدة في الضرائب غير المباشرة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الأعباء المعيشية على الطبقات العاملة، وقد جرى تمرير هذه الإجراءات بالاعتماد على ما عُرف بـ"الصلاحيات الاستثنائية"، التي مكّنت السلطة التنفيذية من فرض سياسات غير شعبية من دون الخضوع لنقاش برلماني فعلي، الأمر الذي أسهم في تجدد موجات من الإضرابات العفوية محدودة النطاق خلال العام ذاته (Buyst, 1997, P.31).

وكانت هذه التطورات امتداداً مباشراً لموجة الإضرابات العمالية الكبرى التي شهدتها بلجيكا عام ١٩٣٢، والتي تركت أثراً عميقاً في موازين القوى الاجتماعية والسياسية، فقد أدت تلك الإضرابات إلى تصاعد الضغط اليساري داخل الحزب العمالي البلجيكي، في ظل تنامي الاستياء الشعبي من السياسات الحكومية ذات الطابع المعادي للاجتماعيات، ونتيجة لذلك، اتسع النقاش الداخلي حول حدود النهج الإصلاحي وقدرته على الاستجابة الفعلية للأزمة، بما عكس تعمّق الوعي السياسي والاجتماعي لدى الحركة العمالية دون حسم نهائي لمسار التحول الاقتصادي المنشود (Aymard, 1980, P.181).

موازاةً لهذه التحولات الاجتماعية والسياسية، شهد الاقتصاد البلجيكي تطورات حاسمة على مستوى النظام المصرفي، فقد انكشف هشاشته مع دخول القطاع المالي في أزمة سيولة بعد عام ١٩٣٣، الأمر الذي دفع السلطات النقدية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تعكس الاتجاه الجديد لدور الدولة في التدخل الاقتصادي، ففي عام ١٩٣٣ أعلن بنك العمل الوطني البلجيكي عن مشكلات في الملاءة المالية، مما دفع البنك الوطني إلى خفض سعر الخصم الرسمي بهدف ضخ السيولة في السوق ودعم الاستقرار المالي، غير أن هذه السياسة مثّلت خروجاً واضحاً عن قواعد معيار الذهب، إذ تزامنت مع تدفقات ملحوظة للذهب كان من المفترض، وفقاً للمنطق النقدي السائد آنذاك، التعامل معها عبر رفع سعر الخصم لا خفضه، وهو ما يكشف عن بداية تغليب الاعتبارات الداخلية للاستقرار الاقتصادي على الالتزام الصارم بالقواعد النقدية التقليدية (Eichengreen, 1992, P.96).

بناءً على ذلك، يمكن النظر إلى عام ١٩٣٣ في بلجيكا كلحظة "الذروة والمنعطف"، ذروة المعاناة الإنسانية والجمود السياسي، وفي الوقت ذاته نقطة البداية العملية لتحولات عميقة في الوعي الاجتماعي والسياسي، حيث بدأت أدوات مثل السينما الوثائقية في كسر حاجز الصمت والإنكار، ممهِّدة الطريق لاحقاً لاعتماد سياسات اقتصادية أكثر تدخلاً وتوجهاً اجتماعياً.

الخاتمة:

إن التجربة البلجيكية في خضم الكساد الكبير تبرز درساً مركزياً في فهم ديناميات العلاقة بين القانون والاقتصاد والسياسة العامة، إذ تؤكد أن المرونة القانونية المقترنة بسياسات اقتصادية واعية ومتكاملة تشكل حجر الزاوية لاستقرار الدولة ومجتمعها في مواجهة الصدمات الكبرى، فقد أظهرت الأزمة أن التمسّك الصارم بالقواعد المالية التقليدية دون مراعاة البعد الاجتماعي لا يؤدي إلا إلى تفاقم الانكماش وتزايد هشاشة الفئات الأكثر ضعفاً، ما يفرض على الدول إعادة التفكير المستمر في إدارة التوازن بين الالتزام بالقوانين وحاجات المجتمع والاقتصاد.

ويؤكد هذا التحول أن الأطر القانونية لا ينبغي أن تكون جامدة أمام الكوارث الاقتصادية، بل يجب أن تُسهم في تمكين الدولة من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية بفاعلية لتعزيز المرونة والقدرة على الاستجابة السريعة للصدمات ، ومن منظور اقتصادي واجتماعي، يبرز المثال البلجيكي أهمية مراجعة السياسات التقليدية عند فشلها في مواجهة الانهيارات الكبرى، والسعي نحو استراتيجيات تراعي التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن حماية الشرائح الأكثر هشاشة وتحقيق نمو مستدام ومتوازن.

وعلى الرغم من أن المؤشرات الأولية لبدء التعافي ظهرت تدريجياً في منتصف الثلاثينيات، فإن الأزمة البلجيكية لم تنهِ بالكامل إلا في السنوات التالية، وهو ما يسلط الضوء على الطبيعة الطويلة الأمد للأزمات الاقتصادية العميقة، والحاجة إلى صبر سياسي واجتماعي واستراتيجيات مستمرة لإعادة بناء الثقة والاستقرار.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر البلجيكية:

1-Baudhuin, F., (1946). Histoire économique de la Belgique 1914 – 1939, Vol.1. E. Bruylant, Brussels.

2-Buyst, E., (2010) The Great Depression in Belgium: From boom to bust in a gold – standard economy (IRES Discussion Paper). Institut de Recherches Économiques et Sociales, Université catholique de Louvain.

3-De Wasseige, Y., (1952). La grève, phénomène économique et sociologique: Étude inductive des conflits du travail en Belgique de 1920 à 1940, Bulletin de l'Institut de Recherches Économiques et Sociales.

4-Delsinne, L., (1965) Les grèves générales au XXe siècle en Belgique. III: Les grèves de 1932. Socialisme, Institut Emile Vandervelde, Bruxelles.

5-Deruette, S., (1994). Mineurs en lutte! La grève générale de l'été '32. Fondation Joseph Jacquemotte.

6-Deruette, S., (1999). La Vie en Rose: Réalités de l'Histoire du Parti Socialiste en Belgique, Aden.

7-Kauch, W., (1983). Histoire économique de la Belgique au XXe siècle. Éditions Complexe, Bruxelles.

8-Linden, M. Van der, (1997). Un siècle d'histoire Industrielle: Belgique, Luxembourg, Pays – Bas 1873 – 1973. CDU SEDES.

9-Moreews, A., (2015). La grève des mineurs du Borinage (1932 – 1936). Belgique, L'Harmattan.

10-Plasman, R., (1995). La crise économique en Belgique 1929 – 1939, Louvain – la – Neuve, Presses Universitaires de Louvain.

11-Witte, E., (2009). Craeybeckx, J., & Meynen, A. Politique et société en Belgique: de l'industrialisation au XXe siècle. Éditions Duculot, Bruxelles.

ثانياً: المصادر الفرنسية:

1-Aymard, M., (1980). Le Mouvement Ouvrier en Belgique: De la création du Parti Ouvrier Belge à la Seconde Guerre Mondiale. Éditions Sociales, Paris.

2-Maitron, J., (1964). *Dictionnaire biographique, mouvement ouvrier, mouvement social*, Éditions de l'Atelier, Paris.

3-Pensieroso, L., (2010). The Great Depression in Belgium: An Open‐Economy Analysis (IRES Discussion Paper No. 2010‐23), Université Catholique de Louvain.

ثالثاً: المصادر الانكليزية:

1-Damodaran, A., (1995). Investment Valuation: Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset. John Wiley & Sons, New York, U.S.A.

2-Eichengreen, B., (1992). Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression 1919–1939. Oxford University Press, New York, U.S.A.

3-Galbraith, J. K., (1955). The Great Crash, 1929. Houghton Mifflin.

4-Kindleberger, C. P., (1976). The World in Depression, 1929–1939. University of California Press.

5-Leuchtenburg, W. E., (1963). Franklin D. Roosevelt and the New Deal (1932 – 1940). Harper & Row.

6-McElvaine, R. S., (1984). The Great Depression: America, 1929 – 1941. Times Books – Random House – Three Rivers.

7-Mommen, A., (1994) The Belgian Economy in the Twentieth Century. London & New York, Routledge.

8-Shleifer, A., (2000). Inefficient Markets: An Introduction to Behavioral Finance. Oxford University Press, UK.

9-Sorkin, A. R. , (2025). 1929: The Inside Story of the Greatest Crash in Wall Street History. Harper Collins.

10-Wee, H. Van der, & Blomme, J. (1997). The Economic Development of Belgium Since 1870. Edward Elgar Publishing.

رابعاً: البحوث المنشورة والمقالات العلمية:

1-Buyst, E., (1997). "New GNP Estimates for the Belgian Economy during the Interwar Period". Review of Income and Wealth, 43.

2-Cassiers, I., (2007). The Great Depression in Belgium: Deflationary policies and economic performance (Discussion Paper No. 2007‑25), Université Catholique de Louvain, Institut de Recherches économiques et Sociales.

3-D'Oppuers, B. Snoy, (1933). Le commerce extérieur de la Belgique en 1932. Bulletin de l'Institut des Sciences Économiques, Department of Economics, Université Catholique de Louvain, 4e Année, No. 2.

4-Delwit, Pascal, (2022). "The Labor Party of Belgium (PTB – PVDA): A Modern Radical Left Party?". The Journal Frontiers in Political Science, Centre d'étude de la vie politique (Cevipol), Department of Political Science, Brussels, Belgium, 4.

5-International Labour Office., (1932). "The Reduction of hours of work in Belgium during the depression". International Labour Review, 26(2).

6-Neumann, T. C. & Taylor, J. E., & Fishback, P., (2013). "Comparisons of weekly hours over the past century and the importance of work sharing policies in the 1930s". American Economic Review, 103(3).

7-Vandervelde, H. M. H. A., (1976). Contribution sur la crise économique en Belgique pendant les années 1930. Revue du Belgian History.